غازي الصوراني

دراسة أولية حول :

المسألة الزراعية والمياه والثروة الحيوانية والصيد في الضفة الغربية وقطاع غزة

يناير 2006

المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1-	- تمهيد	3
2-	1- معطيات الواقع الزراعي	3
3-	-الموارد الأرضية	3
4-	-الثروة الحيوانية	7
5-	-القيمة المضافة من الانتاج الزراعي	8
6-	2- أهم المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي	9
7-	الموارد المائية	13
8-	مصادر المياه الفلسطينية	15
9-	أولاً/الوضع المائي لقطاع غزة على إثر "الإنسحاب" الاسرائيلي	16
10-	ثانياً/الاحتياجات الاستثمارية في مجال المياه داخل قطاع غزة بعد الانسحاب	17
11-	1-محطة تحلية مياه البحر في قطاع غزة	18
12-	2-محطات تحلية مياه الصرف الصحي	18
13-	ملحق حول الاكتفاء الذاتي من السلع الاساسية في محافظات فلسطين	20

تمهيد

الحديث عن قطاع الزراعة هو حديث عن أهم القطاعات الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى جانب قطاع الصناعة، فهو القطاع الذي يعتمد عليه أكثر من 20% من السكان بهذا الشكل أو ذاك، ولكن الإشكالية أو العقبة الكبرى التي يتعرض لها القطاع الزراعي، هي تلك الناتجة عن تراجعه بشكل حاد وخطر منذ عام 1994 إلى اليوم ، فبعد أن كان يساهم بنسبة تزيد عن 25% من الناتج المحلي الإجمالي، عام 1993 و ما قبل ، أصبح اليوم لا يتجاوز في مساهمته 10.8% فقط .

إن الحديث عن القطاع الزراعي، أو أي قطاع إنتاجي آخر، ضمن أجواء وتفاعلات الصراع الأساسي التناحري في مواجهة العدو الصهيوني، وفي أجواء وتفاعلات وعوامل التراجع و الخلل والتناقضات الداخلية، التي لا يبدو في الأفق القريب استعداداً جدياً من السلطة لتغيير مسارها بالمعنى الإيجابي الوطني الاجتماعي الموحد، هو حديث تتبدى أهميته في بعدين أساسيين في إطار عملية النضال الديمقراطي التغييري الذي تتحمل الطليعة اليسارية الماركسية في بلادنا العبء الأكبر فيه، وهما :-

أ- **معطيات الواقع الزراعي في الضفة والقطاع .**

ب- **المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي .**

أ- معطيات الواقع الزراعي :

1- الموارد الأرضية

تقدر مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي 6020 كم2 ، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الضفة والقطاع بحوالي 2,2 مليون دونم ، أما المساحة المزروعة بالفعل فتقدر نسبتها 84,5% أي ما يعادل 1815 ألف دونم (87% منها زراعة بعلية ، و13% زراعة مروية) تتوزع بنسبة 91% في الضفة ، ما يعادل 1650.1 ألف دونم ، ونسبة 9% في قطاع غزة ، ما يعادل 164.9 ألف دونم [1].

[1] نشرة المؤشرات الربعية 2004، مرجع سابق ذكره، ص8.

هذا بالإضافة إلى ما لا يقل عن 1,5 مليون دونم تستغل كمراعي ، إلى جانب حوالي 250 ألف دونم أراضي حرجية ، علما بان أراضي المراعي والمناطق الحرجية ما زالت خاضعة في معظمها لسيطرة العدو الإسرائيلي المباشرة ولم يتم تسليم سوى 7% فقط من المناطق الحرجية .

وتقسم الأراضي الفلسطينية من حيث الخواص الزراعية إلى 5 مناطق هي :-

- المنطقة الساحلية (قطاع غزة) ويتراوح سقوط الأمطار فيها 350 – 400 ملم ، والنمط المحصولي السائد فيها هو الحمضيات والخضراوات والفواكه .
- المنطقة شبه الساحلية ، وتقع في الركن الشمالي الغربي من الضفة ومتوسط سقوط الأمطار فيها حوالي 600 ملم ، والنمط المحصولي السائد هو الخضار المحمية والحمضيات والمحاصيل الحقلية.
- منطقة الأراضي الوسطى المرتفعة : وتمتد من جنين شمالا إلى الخليل جنوبا ، ويبلغ معدل سقوط الأمطار فيها ما بين 400-700 ملم ، ويسود فيها زراعة الأشجار المثمرة وخاصة الزيتون والمحاصيل الحقلية .
- منطقة المنحدرات الشرقية: وتمتد من المنطقة الشرقية في جنين شمالا إلى البحر الميت جنوبا ، وتتراوح كمية الأمطار ما بين 150-350 ملم وتستخدم في الرعي وزراعة الشعير (معظمها ما زال مغلقا أو مصادرا من قبل العدو الإسرائيلي) .
- منطقة الغور: ويتراوح سقوط المطر فيها من 100-250 ملم وهي منطقة ملائمة لزراعة الخضار الشتوية والفواكه شبه الاستوائية .

المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة والخضروات والمحاصيل الحقلية في الأراضي الفلسطينية حسب المحافظة لعام 2002/2001

المساحة:بالدونم

المحافظة/المنطقة	أشجار الفاكهة				الخضروات				المحاصيل الحقلية			المجموع العام
	مثمر		غير مثمر		بعلي	مروي مكشوف	مروي محمي	المجموع	بعلي	مروي	المجموع	
	بعلي	مروي	بعلي	مروي								
الأراضي الفلسطينية	1053401	73270	46941	2627	46172	87487	40875	174534	461024	34273	495297	1851070
الضفة الغربية	1040203	16867	46914	1252	40822	63824	21672	126318	428991	13214	442205	1673759
جنين	204400	361	11327	29	12147	15154	1140	28441	117612	1281	118893	363451
طوباس	14598	767	715	27	5870	9516	6218	21604	50874	3260	54134	91845
طولكرم	127981	4043	2015	–	1201	6307	4625	12133	9374	1255	10629	156801
نابلس	196839	3104	4328	69	1182	2613	893	4688	34410	1319	35729	244757
قلقيلية	55806	4160	956	148	636	2704	3345	6685	2863	248	3111	70866
سلفيت	77506	64	2595	–	638	486	91	1215	4353	–	4353	85733
رام الله والبرة	156994	89	5095	–	6639	933	16	7588	35666	15	35681	205447
أريحا	–	3803	–	836	57	21865	4891	26813	–	5725	5725	37177
القدس	14810	–	674	–	797	–	11	808	3175	–	3175	19467
بيت لحم	43828	250	3041	–	1651	2531	43	4225	16678	8	16686	68030
الخليل	147441	226	16168	143	10004	1715	399	12118	153986	103	154089	330185
قطاع غزة	13198	56403	27	6375	5350	23663	19203	48216	32033	21059	53092	177311
شمال غزة	503	15314	7	1006	150	3383	2490	6023	1248	2188	3436	26289
غزة	3293	15236	20	150	220	3765	542	4527	4115	450	4565	29148
دير البلح	2685	10636	–	300	10	3845	3002	6857	4850	456	5306	25784
خانيونس	4237	11248	–	2761	4570	5150	5124	14844	18550	9995	28545	61635
رفح	2480	3969	–	801	400	7520	8045	15965	3270	7970	11240	34455

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية 2002/2001 –آب / أغسطس 2003 – رام الله.

وبنتيجة دراستنا للجدول السابق يتضح لنا أن نسبة الأراضي المروية إلى مجموع المساحات المزروعة في الضفة لا تتجاوز 7% (116829 دونم) ، في حين تصل نسبة الأراضي البعلية إلى 93% (1556930 دونم) منها حوالي 800 ألف دونم مخصصة لأشجار الزيتون التي تحتل مكانة خاصة في قلب ووجدان الإنسان الفلسطيني لما لها من رمزية على امتداد التاريخ الفلسطيني، بالإضافة الى 250 ألف دونم للفاكهة البعلية من اللوزيات والعنب والتين والدراق والمشمش والبرقوق والرمان والجوز والتوت والسفرجل ... الخ . أما في قطاع غزة تبلغ مساحة الأراضي الزراعية المروية (126703 دونم) بنسبة 71.46 % من إجمالي الأراضي الزراعية في القطاع ، و نسبة الأراضي الزراعية البعلية 28.54% (50608 دونم) .

و في تقديرنا فإن محدودية المساحات الزراعية المروية في الضفة الغربية، تشكل أحد أهم أسباب و مظاهر ضعف الإنتاج الزراعي، بما يستدعي وضع الخطط التنفيذية لزيادة هذه المساحة إلى الضعف على الأقل، إلى جانب استصلاح الأراضي الزراعية في محيط القرى، على غرار استصلاح أراضي قرى عراق بورين و بيت أمرين و قبلان من أراضي محافظة نابلس التي مولته الحكومة الأسبانية، و بالإضافة إلى ما تقدم، فإن الاهتمام بزيادة إنتاجية العمل الزراعي، بالتوعية وتقديم الدعم للمزارعين لاستخدام المعدات والأدوات الحديثة المرتبطة بالإنتاج والتسويق، مسألة لا بد من إيلائها اهتماما خاصا.

إن هذا التوجه – في إطار النظام العام و السياسات الواضحة – سيوفر إمكانية رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية خاصةً المحاصيل الحقلية التي لا تتجاوز نسبة اكتفاؤنا الذاتي منها سوى 18% أو (118) ألف طن من مجموع استهلاكنا منها الذي يصل إلى (650) ألف طن، رغم أن المساحة المزروعة من هذه المحاصيل الحقلية البعلية (التي تشمل القمح و الشعير والعدس والحمص والذرة والفول والثوم والبصل والبطاطا والدخان والحلبة واللوبيا والسمسم والكرسنة وأخرى) تبلغ مساحتها (501519) دونم، إلا أن الإنتاجية العامة للمحاصيل ضعيفة، خاصة القمح الذي تبلغ إنتاجية الدونم الواحد منه في الأراضي البعلية (173 كغم) في حين أن الأراضي المروية المزروعة بالقمح و مساحتها لا تتجاوز ألف و ستمائة دونم فقط (في الضفة و القطاع) تصل إنتاجية الدونم الواحد من القمح إلى (300 كغم) وكذلك الأمر بالنسبة لكافة المحاصيل الحقلية الأخرى، فبالمقارنة بين إنتاجية الدونم الواحد في الأراضي البعلية إلى الأراضي المروية يتبين لنا أن إنتاجية الدونم المروي تتراوح بين 173% للقمح، و ترتفع إلى 440% في إنتاج البطاطا و الذرة و البصل ... إلخ

.آخذين بعين الاعتبار أن هذه الإنتاجية لمحاصيل الأراضي المروية – و البعلية أيضا – عندنا هي اقل من إنتاجية مثيلاتها في مصر و بعض البلدان العربية ، مما يدلل على عدم إيلاء هذه المحاصيل الاهتمام المطلوب ، رغم أنها تمثل جزءاً هاماً من الاحتياجات الأساسية في الضفة و القطاع.

- الثروة الحيوانية:

تشير الإحصاءات الزراعية، الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء في اكتوبر 2003، الخاصة بأعداد المواشي إلى وجود (33200) رأس بقر، منها (27100) رأس في الضفة تتركز معظمها في نابلس و الخليل و جنين و طوباس، و (6100) رأس في قطاع غزة، و (828700) رأس من الأغنام، منها (779600) في الضفة، وتتركز معظمها في محافظة الخليل، و (49100) في قطاع غزة، و (392100) رأس من الماعز، منها (377600) في الضفة، و (14500) في قطاع غزة . وقد بلغت كمية انتاج اللحوم الحمراء 36.7 الف طن عام 2003، بواقع 34.1 الف طن في الضفة و2.6 الف طن في قطاع غزة[2].

و بالنسبة لأعداد الدواجن فقد بلغ عدد الدجاج اللاحم (48.909) مليون طير 76.6 % في الضفة ، و 32.4 % في قطاع غزة، وقد بلغت كمية انتاج اللحوم البيضاء (الدجاج اللاحم) 63 الف طن عام 2003، بواقع 44.2 الف طن في الضفة و18.8 الف طن في قطاع غزة، أما الدجاج البياض فقد بلغ العدد الإجمالي 2.895 مليون طير منها 1.892 مليون في الضفة ، و (1.003) ألف طير في قطاع غزة [3].

هذا وتقدر عدد خلايا النحل كما في عام 2005 بحوالي (60 الف) خلية وتعتبر أريحا من أكثر المناطق تربية للنحل (بنسبة 24,5%) يليها قطاع غزة .

أما الإنتاج من الثروة السمكية فقد بلغت كمية الأسماك عام 1998 ، حوالي (3600) طن، و في عام 1999 ، (3650) طن، هبطت عام 2000 إلى (2623) طن ، ثم هبطت الى (1507) طن عام 2002 [4]على اثر الانتفاضة الفلسطينية في أيلول 2000، وتصاعد الحصار و العدوان الصهيوني .

---

[2] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، نشرة المؤشرات الربعية 2004، مرجع سبق ذكره، ص9.

[3] المصدر السابق،ص8.

[4] المصدر السابق، ص8.

وفي هذا السياق، فإن أوضاع صغار الصيادين في قطاع غزة الذين يصل عددهم إلى اكثر من (2000) صياد من مجموع الصيادين البالغ (2500) صياد ، بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والمتابعة، خاصة وأن اكثر من 40% من الصيادين يعملون بالأجرة لدى مالكين المراكب، ومعظم هؤلاء (اكثر من 50% منهم) لديهم مراكب صغيرة (فلوكة أو قارب مع مجداف، أو حسكة) بالكاد تؤمن لهم احتياجاتهم المعيشية رغم ما يتعرضون له من معاناة وأخطار ليس بسبب البحر، ولكن بسبب الدوريات العسكرية البحرية من العدو الإسرائيلي، وحرمانهم من الصيد في ما يطلق عليه " المياه الاقتصادية " وهي منطقة تقع بين المياه الدولية والمياه الإقليمية، رغم الانسحاب المزعوم من قطاع غزة.

وفي ضوء ذلك كله فإن الإنتاج السنوي من الأسماك لا يتجاوز ثلاثة الاف طن، بسبب هذه المعوقات من جهة، و بسبب عدم توفر مراكب الصيد الحديثة، التي يمكن تأمينها عبر تطوير وتفعيل دور "الجمعية التعاونية للصيادين" في قطاع غزة ، بحيث يمكن رفع الطاقة الإنتاجية السنوية من السمك إلى ضعف الكمية الحالية بما يغطي الاستهلاك السنوي الذي يصل إلى (8.5) ألف طن .

- القيمة المضافة من الإنتاج الزراعي :

بصورة عامة ، شهدت القيمة المضافة في القطاع الزراعي (النباتي والحيواني) مزيداً من الانخفاض، فقد انخفضت من 570.8 مليون دولار عام 1998 إلى 422 • مليون دولار عام 2003 [5] ، وانخفضت لأقل من ذلك في عامي 2004 ، و 2005 بسبب استمرار هذا الحصار والعدوان الهمجي على شعبنا ، الذي لم تتعاطى معه السلطة الفلسطينية على الصعيد الداخلي، في الزراعة والصناعة بصورة خاصة، وفق متطلبات الصمود المادي الذي يستنهض كل القوى الإنتاجية في مسار موحد مع القوى الوطنية ونضالها اليومي ضد العدو، ولذلك نقول أن جزءا هاما من هذا التراجع والهبوط يعود على السلطة الفلسطينية بسبب سلوكيتها المتفردة البيروقراطية التي لم تبلور ، رغم شدة الهجوم الصهيوني ، موقفا وقيادة وطنية جماعية لهذه المرحلة العصيبة حيث بات كل شعبنا يتطلع إلى عملية التغيير والتوحد على البرنامج الوطني دون طائل.

• ساهمت الضفة الغربية بنسبة 75% ، وساهم قطاع غزة بنسبة 25% من القيمة المضافة في القطاع الزراعي.

[5] ماس (التقرير السنوي 2004) ، مرجع سبق ذكره، ص44.

ب- أهم المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية وتطوير القطاع الزراعي :

1. مصادرة الأراضي، والاغلاقات، والحصار، وشق الطرق الالتفافية، والتجريف، وإعاقة التسويق، والاعتداء المباشر، من قبل العدو الصهيوني، إلى جانب قيام العدو بالإستيلاء بالقوة على مصادر المياه، وتدمير البنية التحتية الزراعية من آبار وعيون ومحطات أبحاث و طرق زراعية .
2. غياب التخطيط التنموي للقطاع الزراعي، وعدم تطوير القوانين والتشريعات الزراعية، و في هذا السياق فإننا نؤكد على ضرورة مناقشة و إقرار " مشروع القانون الزراعي " بهدف تحديد و إرساء استراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي .
3. ضعف دور مؤسسات الإقراض الزراعي، و البنوك في تقديم الدعم والتسهيلات للمزارعين الفقراء، الذين يتعرضون لأبشع أساليب الاستغلال حين يضطرون للاستدانة على حساب محاصيلهم ، من التجار والطفيليين ، لعدم إمكانية الحصول على قروض ميسرة من البنوك المحلية .
4. تخلف قطاع التسويق الزراعي، و ضعف بنيته التحتية التي تشمل عدم توفر شبكة مواصلات جيدة خاصة بالنسبة للطرق من القرى إلى المدن ، إلى جانب عدم توفر المعدات الحديثة اللازمة لما بعد جني المحصول مثل وحدات التدريج و التعبئة و التغليف، وتحكم المتنفذين من أصحاب هذه المعدات الذين هم أيضا من كبار المصدرين في تحديد أسعار الإنتاج لصغار الفلاحين وغياب الجهاز التسويقي فيها الذي يمكن الفلاح من المتابعة والحصول على المعلومات، كل ذلك عدا تعقيدات المعابر والإجراءات الأمنية و الإدارية المتعمدة من العدو، وفي هذا السياق فإننا نؤكد على ضرورة تأسيس المجلس الأعلى للتسويق الزراعي الفلسطيني وتفعيل الاتحادات والجمعيات و النقابات العاملة في القطاع الزراعي .
5. هناك مشاكل ذات طابع اقتصادي / اجتماعي ترتبط بتفتت الملكية الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج و الإنتاجية بل و أحيانا الإهمال نظراً لقلة الإيراد و تدني العائد من الزراعة، و ترك العديد من الفلاحين الصغار عملهم في القرية بحثاً عن أعمال أو فرص بديلة أخرى، و إلى جانب ذلك ضعف و فوقية المنظمات غير الحكومية في تعاملها مع الفلاحين الفقراء، وعدم فعالية برامجها ذات الطابع البحثي في القضايا الشكلية بعيدا عن جوهر قضايا الفلاحين المرتبطة بالأرض والعملية الإنتاجية .

6. التطور الأحادي الجانب للبنية التحتية لصالح الزراعة المروية المملوكة في جزء منها لبعض كبار الملاك وأصحاب المصالح في السلطة، مقابل الإهمال شبه الكامل لأراضي الزراعة البعلية .
7. غياب السياسة التنموية الزراعية الآنية، والمستقبلية ، وسيادة التخبط و العشوائية في هذا القطاع الهام ، إلى جانب غياب الدراسات الجدية المفصلة لموضوع المياه و كل ما يرتبط به أو يتفرع عنه بصورة شاملة و علمية .
8. غياب دور الاستثمارات الحكومية أو القطاع العام في الزراعة، وغياب أي شكل جدي من أشكال العمل التعاوني بين الفلاحين، وهو ما يجب أن نعمل على تفعيله عبر برامج مدروسة، والمطالبة بزيادة حصة القطاع الزراعي من ميزانية السلطة ومن مساعدات المانحين، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين، ووضع السياسات الزراعية الهادفة إلى التنسيق مع الهيئات والمؤسسات الزراعية العربية لإعداد خطط النمط الزراعي و التعاون في السياسات التسويقية و تبادل المعلومات .
9. قلة الموارد الطبيعية المتاحة (الارض – المياه).
10. صغر حجم الملكيات الزراعية وتفتتها وعدم تفعيل التشريعات التي تحمي الأراضي الزراعية من تحويلها الى استخدامات أخرى.
11. ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي بسبب ارتفاع عنصر المخاطرة.
12. عدم قيام مشاريع زراعية كبيرة نموذجية ذات تنوع إنتاجي.
13. عدم وجود مصادر تمويل وإقراض موجه للقطاع الزراعي.
14. ضعف استخدام التكنولوجية الحديثة في العملية الإنتاجية مما ترتب عليه ضعف إنتاجية وحدة المساحة.
15. ضعف الإمكانيات المالية لوزارة الزراعة ودوائرها المختلفة وبالتالي عدم قدرتها على أداء دورها وخاصة في مجالات الإرشاد والوقاية والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتطوير الثروة السمكية والتسويق وغيرها من الأنشطة الحيوية الأخرى.
16. عدم قدرة النمو السنوي في نتاج الخضار على تلبية الاحتياجات المتزايدة المترتبة على الزيادة السكانية مما يترتب تزايد الاتساع في الفجوة بين الإنتاج والاحتياجات.
17. يعاني القطاع الزراعي الفلسطيني من مشكلة ارتفاع ملوحة مياه الري واستنزاف المياه الجوفية بشكل يتناسب مع معدل التغذية لهذه المياه الأمر الذي سيؤثر على الإنتاجية وصلاحية الأراضي الزراعية.
18. هناك نسبة فاقد مرتفع بعد الحصاد لبعض المحاصيل الزراعية وخاصة الموجهة للأسواق المحلية نتيجة عدم إتباع أساليب الفرز والتعبئة المناسبة.

19. يعاني قطاع الإنتاج الحيواني من ارتفاع كلفة الإنتاج المترتبة على استيراد معظم المستلزمات بطريقة غير مباشرة.
20. أحجام شركات التأمين عن التعامل التأميني مع القطاع الزراعي مما ر يشجع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع.

وفي ضوء ما تقدم فإننا نؤكد على تطبيق مجموعة من الإجراءات الهادفة الى تطور القطاع الزراعي نذكر ما يلي[6] :

1. ضرورة تعديل الأنماط الإنتاجية بما يتناسب واحتياجات الاستهلاك المحلي.
2. ضرورة ايلاء القطاع الزراعي الفلسطيني اهتماماً اكبر من خلال توفير الأموال اللازمة لتمكين المزارعين من تنفيذ البرامج ولمشاريع الموضوعة وخاصة بعد ما أصاب القطاع الزراعي الفلسطيني من تدمير وتجريف بسبب الممارسات الإسرائيلية.
3. العمل على ادخال التقنيات الحديثة في مجال الانتاج بما يؤدي الى رفع معدل الانتاجية للدونم.
4. استخدام البيانات الخاصة بالميزة النسبية للانتاج الزراعي ف تعديل الانماط الانتاجية بما يسغاهم في الاستغلال الامثل للموارد المتاحة وخاصة المياه وطاقة العمل.
5. العمل على توفير مصادر تمويل وغقراض ضرورية لاقامة مشاريع زراعية نموذجية.
6. تنظيم حملة قومية شاملة للتوعية الغذائة الصحية المناسبة تساهم بها الجامعات والمدارس والاذاعة والتلفزيون ووزارات الصحة والاقتصاد والزراعة وغيرها بهدف تعديل الانماط الاستهلاكية والحد من الاسراف.
7. ترشيد عملية الوعي وتجنب الرعي الجائر للمحافظة على المراعي وتنميتها يما يساهم في زيادة اعداد القطيع والارتفاع بالقدرات الانتاجية من اللحوم الحمراء والحليب.
8. الغاء الضرائب المفروضة على مدخلات الانتاج الامر الذي يعزز من الحافز لدى المزارعين ويرفع العائد المزرعي.
9. تنمية وتطوير الثروة السمكية من خلال ترشيد عملية الصيد واتباع الاساليب الصحيحة وتشجيع الاستزراع السمكي وتقديم دراسات جدوى اقتصادية لمشاريع انتاج الاسماك في البرك والاحواض.
10. العمل على وضع وتنفيذ مشاريع استصلاح اراضي وخاصة في المحافظات الشمالية بهدف زراعتها بالمحاصيل التي يمكن ان تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

---

[6] م.محمد بدر ،م.جبريل ابو علي، دراسة حول فوائض الإنتاج، وزارة الزراعة، غزة، ديسمبر 2004.

11. الاستفادة من الاراضي التي أخلاها العدو الاسرائيلي في قطاع غزة في اقامة مشاريع انتاجية نموذجية تساهم في سد الفجوة الغذائية في بعض المحاصيل الزراعية.
12. تطوير الارشاد الزراعي وتأمين الامكانيات المادية والبشرية التي تمكنه من اداء دوره بكفاءة تساهم في رفع معدل الانتاج عن المعدلات المنخفضة حالياً.
13. تنفيذ حملات توعية وارشاد ميداني لعمل على خفض فاقد الانتاج لصالح توفير كميات يمكن توجيهها لسد الاحتياجات الاستهلاكية.
14. الاستغلال الامثل للموارد المائية القليلة المتاحة وتطوير اساليب الري بهدف توفير المياه لري مساحات جديدة وتحسين نوعية المياه المتاحة.
15. ادخال سلالات جديدة من الابقار والاغنام ذات قدرة تحويلية عالية لوحدة الاعلاف المستهلكة بهدف زيادة انتاج اللحم والحليب.
16. تشجيع المشاريع الريفية الصغيرة المنتجة في مجالات تربية لبحيوانات والدواجن وتقديم الاعلاف والعناية البيطرية للمربيين وايجاد مصادر لهذه المشاريع.
17. تشجيع الزراعات المنزلية لزيادة الانتاج من بعض انواع الخضار والفواكه بهدف المساهمة في سد العجز.
18. ادخال اصناف خضار جديدة تتميز بارتفاع الانتاجية ومقاومة الامراض والافات وملاءمتها للظروف الجوية.
19. زيادةى القدرة التخزينية المتوفرة حالياً للاستفادة من فائض الانتاج وقت الذروة وطرحها ف الاسواق عند الحاجة.
20. إدخال أصناف حمضيات جديدة تتميز بارتفاع الانتاجية وتجديد المساحات المزروعة بالحمضيات.
21. تفعيل التشريعات والقوانين التي تحد من تحويل الاراضي الزراعية الى استخدامات بديلة يترتب عليها انحسار المساحات الزراعية.

واخيرا فإن الاهتمام بالمسألة الزراعية – بكل جوانبها – في بلدنا من حيث تطويرها وزيادة مساحاتها وإنتاجيتها للإسهام في تأمين العديد من السلع الزراعية، من الخضار والفواكه التي نقوم باستيرادها من إسرائيل نذكر منها على سبيل المثال، الجزر والبصل والثوم والملفوف والشمام والبطيخ والعنب، علاوة على الاهتمام بزيادة مساحة المحاصيل الحقلية عبر الأراضي الممكن استصلاحها، وزراعتها بالمحاصيل البعلية، وهي أراضي لا تقل مساحتها عن نصف مليون دونم.

2- الموارد المائية :-

تقدر الموارد المائية في الضفة والقطاع بحوالي 900 مليون متر مكعب، وتعتبر مياه الأمطار المصدر الرئيسي لتجديد الموارد المائية، إضافة إلى الكمية المستخرجة من الآبار الارتوازية ومياه الينابيع الطبيعية، وهذا الرقم لا يشمل نصيب شعبنا الفلسطيني من مياه نهر الأردن ومياه نهر اليرموك رغم نصوص الاتفاقيات على أنها مياه مشتركة، وتقدر بحوالي 320 مليون متر مكعب.

إن سيطرة العدو الإسرائيلي على مصادر المياه في أرضنا الفلسطينية حالت دون تقدم مرافقنا المائية، كما أدت إلى نشوء هذه الضائقة المائية الخطيرة التي تتمثل في هذا النقص الحاد والخطير في كميات المياه التي تحتاجها قرانا ومخيماتنا ومدننا رغم التزايد المستمر في هذه الاحتياجات وكل ذلك بسبب سيطرة العدو الصهيوني على 79% من مصادر المياه الموجودة في الطبقات الصخرية المائية في الضفة والقطاع مقابل 21% للفلسطينيين حسب تقرير "بتسيلم" في شهر آب من العام 2000 ، وتتجلى العنصرية الصهيونية في توزيع المياه من قبل شركة "مكوروت" الإسرائيلية ، التي تقوم بزيادة كمية المياه للمستوطنات في أشهر الصيف ، وتعمد إلى خفضها للمدن والقرى الفلسطينية ، رغم معرفة هذا العدو الصهيوني أن الكمية المتاحة من المياه لاستخدام الشعب الفلسطيني لا تتجاوز 257 مليون متر مكعب تستخدم نسبة 65% منها لأغراض الزراعة والري ، والباقي للاستخدام المنزلي والصناعة والأغراض الأخرى ، وفي هذا السياق فإن معدل الاستهلاك اليومي للفرد الفلسطيني من المياه لا يتجاوز 70 لتر يوميا مقابل 350 لتر للإسرائيلي ، و600 لتر للمستوطنات .

بالطبع إن سيطرة الاحتلال الصهيوني على مواردنا المائية تشكل عقبة كبيرة أمام تطور وتنمية القطاع الزراعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى، إلى جانب الاحتياجات اليومية السكانية المتزايدة، وهي قبل كل شئ عقبة مرتبطة بالصراع الراهن من أجل سيادتنا على الأرض والموارد، إذ أن احتياجاتنا المائية الضرورية لجميع الأغراض تصل إلى حوالي (740) مليون متر مكعب سنويا لا يتوفر منها سوى 35% فقط أو (257) مليون متر مكعب، أي أن العجز المائي الحالي في الضفة والقطاع (483) مليون متر مكعب، وهو عجز في تزايد مستمر، ورغم دقة هذه الأرقام، التي أوردها تقرير سلطة المياه المنشور في جريدة الحياة بتاريخ 2000/4/18 ، إلا أن المفاوض الفلسطيني الذي وقع على اتفاقية المياه المرحلية، وافق -في حينه-!! على ما تم تقديره من المياه للاحتياجات الفلسطينية بمعدل يتراوح من 70-80 مليون متر مكعب في السنة، مع إضافة 28.6 مليون متر مكعب عاجلة.

إن العدو الإسرائيلي يضخ سنويا ما يقارب 500 مليون متر مكعب من مخزون مياه الضفة، وهو ما يزيد على مقدار العجز المائي الفلسطيني السنوي، أي أن حوالي ثلث الاستهلاك لهذا الكيان الصهيوني يتم ضخه من مياهنا على حساب احتياجات شعبنا، من ناحية ثانية، ولمزيد من التدليل على الطبيعة العنصرية لهذا العدو •، ومن المعروف، أننا نشتري مياهنا (المأخوذة من خزاناتنا الجوفية) عبر ما يسمى بالناقل القطري الإسرائيلي بسعر 70 أغورة للمتر المكعب الواحد للفلسطينيين في المخيمات الوسطى بقطاع غزة، والضفة، في حين أن هذه المياه تباع للمستوطنين في الضفة والقطاع بسعر 10 أغورة للمتر المكعب الواحد.

وكانت تتجلى عنصرية هذا العدو أيضا، في قيامه بضخ المياه العذبة من الساحل الزراعي لقطاع غزة، أو ما يسمى "منطقة قطيف" في حين أن هذا العدو يعلم أن كثافة ضخ المياه في قطاع غزة أدت إلى أضرار فادحة أصابت المياه والتربة الزراعية التي بدأت تظهر عليها آثار الملوحة، إن أكثر من 75% من مياه قطاع غزة اليوم غير صالحة للاستهلاك البشري بسبب ارتفاع نسبة الملوحة فيها ، فحسب العديد من المصادر فإن نسبة الكلوريد تتراوح بين 600–1000 ملجم/لتر في حين أن النسبة المسموح بها دوليا حسب منظمة الصحة العالمية يجب أن لا تتجاوز 250 ملجم/لتر ، أما النيترات فهي ترتفع في مياه غزة بنسبة

• حسب تصريح خبير المياه الفلسطيني الدكتور عبد الرحمن التميمي:

- يصل نصيب الفرد الإسرائيلي السنوي من المياه نحو 1600 مترا مكعبا مقابل 450 مترا مكعبا فقط للفلسطيني. وتشير الأرقام إلى أن نصف مخزون المياه الجوفية في الضفة الغربية مخصص للمدن الإسرائيلية فيما يحصل الفلسطينيون علي احتياجاتهم من المياه من الآبار البلدية ولا يسمح لهم بحفر المزيد من الآبار في مناطق أخرى. كما تشير الأرقام إلى أن 27 في المائة من مخزون المياه في الأراضي الفلسطينية مخصصة للمستوطن اليهود.

ويؤكد التميمي أن إسرائيل تستهدف من إقامة الجدار الفاصل السيطرة على ما تبقى من المياه الفلسطينية وليس الهدف وقال إن إقامة هذا الجدار يضمن سيطرة إسرائيل الكاملة علي حوض المياه الغربي/ يتيح إنتاج 430 مليون متر مكعب من المياه سنويا/ الذي يعد المخزون الجوفي الوحيد الذي يضمن أي تطور عمراني وسكاني للشعب الفلسطيني. وأضاف أن الحوض الشرقي الذي يتيح مابين 65 إلى 70 مليون متر مكعب من المياه يتم استخدامها بالكامل

- وقال التميمي إن الجدار الفاصل ضم نحو 43 بئراً من أبار المياه الموجودة بالضفة الغربية وسوف يصل عددها إلى 50 بئرا بعد ذلك بما يضمن سيطرة إسرائيل الكاملة على الحوض الغربي مؤكدا قيام إسرائيل بمد خط لنقل المياه من مناطق الضفة الغربية إلى شمال إسرائيل بمنطقة سلفيت، بقطر 24 بوصة، بحيث يمكنه خدمة التطور العمراني لهذه المناطق لأكثر من 50 عاما.
- وقال الدكتور التميمي إن الفلسطينيين يعتمدون في توفير جزء كبير من احتياجاتهم المائية على شركة /ميكوروت/الإسرائيلية حيث تقوم سلطة المياه الفلسطينية بشراء كميات كبيرة من المياه من الشركة الإسرائيلية تشكل أكثر من 50 في المائة من احتياجات الضفة الغربية، وبعض مناطق غزة القريبة من المستوطنات الإسرائيلية لافتا، إلى أنه في بعض المناطق التي تندر فيها المياه كمحافظة رام الله والبيرة يعتمد الفلسطينيون على الشركة الإسرائيلية في توفير ما نسبته 83 في المائة من المياه المستهلكة.
- وأوضح أن قطاع غزة يعاني من مشاكل تتعلق بكمية المياه ونوعيتها التي تختلف من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى نقص كميات المياه التي يحصل عليها المواطن الفلسطيني.
- وقدر كمية المياه التي تغطي احتياجات الفلسطينيين في غزة بنحو 150 مليون متر مكعب 90 في المائة منها مياه غير صالحة للشرب حسب المواصفات الدولية.
- وأشار إلى أن التغذية السنوية للخزان الجوفي في غزة لا تتجاوز من 80 إلى 85 مليون متر مكعب سنويا مما يؤدي إلى السحب الزائد من الخزان الجوفي مما ينتج عنه عجزا سنويا يتراوح مابين 50 إلى 60 مليون متر مكعب مما أدى إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية وسحب المياه من الطبقات السفلى ذات الملوحة الأعلى وهو ما أدى إلى زيادة درجة ملوحة المياه إلى ما بين 500 و 1500 ملليجرام في اللتر الواحد، في حين يجب ألا تتجاوز 250 ملليجرام طبقا للمواصفات الدولية.

تتراوح بين 75–200 ملجم/لتر في حين أن الحد الأقصى المسموح به دوليا 50 ملجم/لتر فقط .

مصادر المياه الفلسطينية :-

تتركز مصادر المياه في الضفة الغربية في الخزانات الجوفية الرئيسية التالية :-

- الخزان الغربي : ويمتد من جنوب قلقيلية إلى جنوب جنين ، وهي منطقة غنية بالمياه العذبة ، وأعماق الآبار فيها لا تزيد عن 80 – 150 متر .
- الخزان الشمالي : ويشمل منطقة جنين والمناطق المحيطة بها في الشمال والشرق وهي غنية بالمياه أيضا ، و تتراوح أعماق الآبار فيها 100–250 متر .
- الخزان الجنوبي : و يمتد تحت القدس و بيت لحم حتى شمال الخليل .
- الينابيع : يبلغ عددها حوالي (4000) نبع ، و معظمها مرتبط بمياه الأمطار و تجف معظم آبارها في فصل الصيف .
- الآبار : حوالي 500 بئر .

أما في قطاع غزة فإن أهم الخزانات الجوفية فيه و أكبرها و أعذبها ، تقع في منطقة المواصي التي انسحب منها العدو الصهيوني في سبتمبر 2005 وتبلغ مساحتها حوالي 50 ألف دونم . الى جانب الآبار التي تبلغ حوالي الفي بئر مرخص في القطاع، عدا عن العديد من الابار غير المرخصة .

في ضوء ما تقدم فان المياه الجوفية تمثل المصدر الاساسي للمياه في الاراضي الفلسطينية – في ظل غياب مصادر كبيرة للمياه السطحية والتفاوت في معدل هطول الامطار – ويعتبر الخزان الجوفي الجبلي الذي تتجمع مياهه تحت جبال الضفة الغربية ومرتفعاته اهم مصادر المياه الجوفية في فلسطين ويقدر مخزون خزان الضفة الذي يتغذى من تسرب مياه المطر الى الخزان الجوفي بنحو 679 مليون متر مكعب سنويا يضاف اليها 45 م.م.م سنويا من الخزان السطحي بقطاع غزة[7]، ويبلغ الحجم الاجمالي للمياه الجوفية في عموم فلسطين حوالي 1209 م.م.م سنويا يحصل الاسرائيليون على نسبة 86.52% منها، أي حوالي 1046 م.م.م سنويا، مقابل 259 م.م.م سنويا للفلسطينيين، وبالتالي تعتمد اسرائيل على الموارد المائية الفلسطينية بشكل كبير، وينعكس ذلك على مستوى الاستهلاك، اذ يبلغ معدل استهلاك الفرد الفلسطيني 35–80 ليتر يوميا (وهو اقل بكثير عن المعدل الذي تتطلبه منظمة الصحة العالمية

[7] ازمة المياه في الضفة الغربية: انعكاس سلبي على كيان فلسطيني "قابل للحياة"، الشرق الاوسط (جريدة العرب الدولية)، الاثنين 2005/8/22، العدد 9764.

وهو 100 ليتر) مقابل معدل 300 ليتر للفرد الاسرائيلي يومياً[8]، أي ان الاسرائيليون يستهلكوا اكثر من اربعة اضعاف ما هو مسموح للفلسطينيين استهلاكه. وتبلغ كمية المياه المشتراة للاراضي الفلسطينية من شركة المياه الاسرائيلية (ميكروت) عام 2003 حوالي 43.144 مليون متر مكعب / سنوياً بواقع 39.498 م.م.م للضفة الغربية و3.649 م.م.م لقطاع غزة [9].

أولاً: الوضع المائي لقطاع غزة على اثر "الانسحاب" الاسرائيلي :

يعاني قطاع غزة من ندرة حادة في المياه، ويعتبر الخزان الجوفي المصدر الأساسي للمياه الصالحة للشرب، وتتركز هذه المياه في المناطق الساحلية والتي تمد جميع أنحاء قطاع غزة، هذا وقد بلغ حجم الاستهلاك الكلي من المياه في قطاع غزة عام 2000 نحو 142 مليون متر مكعب[10].

ومن الجدير بالذكر أن قطاع غزة يستهلك من المياه سنوياً كمية تفوق كمية المياه المتجددة، الأمر الذي أضر بالخزان الجوفي الفلسطيني حيث يبلغ حجم العجز الكلي في المياه نحو 30–40 مليون متر مكعب سنوياً[11] وبالتالي فإن تحلية المياه الصالحة للشرب تشكل الخيار الوحيد المتاح لتلبية الطلب المتزايد والسريع على المياه الصالحة للشرب في قطاع غزة.

جدول يوضح الاستهلاك المائي في قطاع غزة حسب النشاط *

الرقم	القطاع	الاستهلاك المائي
1–	الزراعي	85–90 م م3/ سنوياً
2–	الآدمي " للشرب "	42–50م م3 / سنوياً
3–	الصناعي	2 م م3 / سنوياً
المجموع		129–142 م م3 / سنوياً
–	إجمالي نصيب الفرد	30 م3 سنوياً
–	إجمالي نصيب الفرد من مياه الزراعة	63 م3 سنوياً
–	إجمالي نصيب الفرد من المياه في فلسطين	93 م3 سنوياً

* المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، (استهلاك المياه في فلسطين).

[8] المرجع السابق.

[9] الجهاز المركزي للاحصاء، نشرة المؤشرات الريعية 2004، مرجع سبق ذكره، ص10.

[10] المصدر: دراسة حول ا(استهلاك المياه في فلسطين)، موقع يافا الإخباري www.yafa-news.com

[11] ترجمة من (دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بمحطة تحلية مياه البحر في قطاع غزة)، سلطة المياه الفلسطينية– 2003

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن حجم استهلاك المياه المخصصة للزراعة يعتبر من أعلى مستويات الاستهلاك في القطاع، علماً بأن كميات المياه المتجددة من مياه الأمطار التي تسقط سنوياً على قطاع غـزة تبلغ كميتها الإجماليـة نحو (96) مليون متر مكعب سنوياً حـسب إحصاءات سلطة المياه الفلسطينية، في حين ان الاستهلاك المحلي يبلغ نحو 142 مليون متـر مكعب سنوياً، الأمر الذي يرتب عجزاً مائياً مقداره 46مليون متر مكعب سبب ضررا بالغـا بالخزان الجوفي، لذا فإن من اهم الاولويات ، التركيز على توفير مياه للزراعة من مـصادر بديلة ، بدلاً من الاعتماد الكلي على الخزان الجوفي، وهنا تتبدى أهمية إنشاء محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي والمياه العادمة واستخدام المياه الناتجة عن هذه المحطـات لأغـراض الزراعة ،بدلاً من طرح فكرة شراء هذه المياه من إسرائيل وتكريس الاعتماد الفلسطيني عليها ، كما تروج دراسة البنك الدولي المشار اليها، وفي هذا السياق نقترح على المـسئولين فـي السلطة –وقيادتها– التركيز على إنشاء محطات لتنقية ومعالجة مياه الصرف الـصحي فـي شمال القطاع والوسط والجنوب– ثلاث محطات رئيسية– تعمل كل محطة على توفير الميـاه اللازمة للزراعة ، حسب المنطقة والمحافظة، بالإضافة الى التركيز على ايلاء إنشاء محطـة تحلية مياه البحر على شاطئ قطاع غزة اهتماما مركزيا اوليا، باعتبار هذه المشروعات مـن أهم الأولويات في المرحلة القادمة ، والا فإن ابناء شعبنا في قطاع غزة سيتعرضـون الـى أزمات خانقة –بسبب التلوث وشح المياه– لن تتوقف عند الامراض الناجمة عن هذا الوضع ، بل يمكن ان تتخطى ذلك الى التفكير اليائس في الهجرة او مغادرة القطاع بما يتقاطع مع خطة الترانسفير التي يخطط لها العدو .

*الاحتياجات الاستثمارية في مجال المياه داخل قطاع غزة بعد الانسحاب:

ان دعوتنا الى التركيز على اقامة مشاريع محطات تحلية المياه، ومحطات معالجـة وتنقيـة المياه، انما ينطلق من المخاطر المباشرة التي تهدد حيـاة المـواطنين عمومـا، والاطفـال خصوصا، حيث تجاوزت معدلات الكلورايد والنيترات في المياه الى حد كبير معايير منظمـة الصحة العالمية التي تنص على ألا تزيد نسبة الكلوريد في المياه الصالحة للشرب عـن 250 ميلغرام للتر الواحد و50 مليغرام للتر من النيتريت و500 ميلغرام للتر من المـواد الـصلبة المتحللة، علما بأن نسبة كبيرة من المياه في قطاع غـزة تجـاوزت نـسبة الكلوريـد فيهـا 900مليغرام/لليتر الواحد كما تجاوزت نسبة النيتريت 150 مليغرام/لليتر، الامر الذي يستدعي التركيز على إنشاء محطة لتحلية مياه البحر (كأولوية رئيسة يمكن تـوفير التمويـل الـلازم لانشائها اذا استطعنا وقف مظاهر البذخ والفساد المستشرية) بهدف توفير قيمة العجز المـائي

لسكان القطاع من ناحية ومحاولة التقليل من مخاطر استنزاف الخزان الجوفي من ناحية ثانية، وحماية المواطنين من المخاطر الصحية، والسياسية المستقبلية، الناجمة عن هذا الوضع ثالثا.

1- محطة تحلية مياه البحر في قطاع غزة 12

يعتبر مشروع إنشاء محطة تحلية مياه البحر من المشاريع الهامة في قطاع غزة وقد قامت سلطة المياه الفلسطينية بإعداد الدراسات الخاصة بإنشاء هذا المشروع على ساحل بحر قطاع غزة، الذي سيتم تمويله – كما يبدو- من قبل وكالة التنمية الأمريكية (Usaid) على مدار ثلاث سنوات، هي المدة المقترحة لتصميم وتشغيل هذا المشروع ، إلا أن العمل فيه قد توقف مؤخراً بسبب الظروف الأمنية، ومن هنا فإنه يتوجب على وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية المعنية، خاصة بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، التركيز على استكمال هذا المشروع الهام لضمان توفير كمية العجز المائي لسكان قطاع غزة من ناحية، وتجنب تزويد سكان القطاع بالمياه غير الصالحة للاستهلاك البشري بعد أن أصبحت نسبة عالية من مياه قطاع غزة غير مطابقة للمواصفات الصحية العالمية.

- من المتوقع أن ينتج مشروع التحلية المقترح حوالي 60.000 متر مكعب يومياً من المياه الصالحة للشرب تغطي نسبة 43% من الاحتياجات اليومية المطلوبة للاستهلاك الآدمي، حيث نقدر معدل الإنتاج السنوي لهذه المحطة بما يقرب من 21.6 مليون متر مكعب في حين أن الاستهلاك السنوي الآدمي 50 مليون م م3.

وفي هذا السياق فإننا نشير الى أن معظم محطات تحلية المياه يمكن الاستفادة منها بعد تشغيلها لإنتاج الطاقة الكهربائية.

1- محطات معالجة مياه الصرف الصحي:

تحتل مشكلة الصرف الصحي ومعالجة النفايات الصلبة، موقعاً رئيساً في أولويات البنية المادية التي تحتاج لمعالجة سريعة، إضافة إلى تحلية المياه، وإصلاح شبكات الكهرباء والطرق وتحديثها، ولعل طرح هذه الأولوية لمعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة، له ما يبرره بصورة عملية، ذلك أن سيطرة السلطة على أراضي المواصي، سيؤدي الى زيادة استهلاك المياه لمشاريع الزراعة والصناعة والخدمات التي يمكن إقامتها مستقبلاً، إذ أن الخزان الجوفي داخل هذه المنطقة لا يمكن أن يفي بالاحتياجات المائية المطلوبة للمشاريع المذكورة وعليه فإن التوسع في إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي سيحقق هدفين أساسيين: الأول: يتمثل في تخفيف الأثر البيئي

[12] أنظر (دراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بمحطة تحلية مياه البحر في قطاع غزة)، مرجع سابق، 2003.

والصحي على المواطن الفلسطيني، والثاني: يتمثل في توفير كميات كبيرة نسبياً من المياه اللازمة للزراعة.13

[13] مدينة غزة والمنطقة الوسطى تحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه العادمة بتكلفة أجمالية تقدر بنحو 19 مليون دولار تقع بجوار وادي غزة على مساحة 400 دونم، حيث أن كميات المياه العادمة لمنطقة غزة والوسطى بلغت في العام 2000 نحو 15.3 مليون متر، مكعب ويتوقع أن تصل هذه الكميات إلى نحو 30.5 مليون متر مكعب عام 2010، وفي حال معالجة هذه الكمية من المياه، فإن ذلك سيسهم في تغطية ثلث احتياجات القطاع من إجمالي كمية المياه الخاصة بالزراعة التي تقدر بنحو 89 مليون متر مكعب سنوياً، إضافة إلى ذلك فإن قطاع غزة سيحتاج إلى إنشاء محطة معالجة للمياه في شمال القطاع وأخرى في جنوبه لتحقيق نفس الغايات، وبالتالي فإننا بحاجة إلى استثمار ما يقارب من 70-80 مليون دولار لإقامة وتشغيل محطات معالجة للمياه العادمة في المناطق الوسطى وجنوب وشمال قطاع غزة.

ملحق حول

" الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية في محافظات فلسطين "

مقدمـــة

بالرغم مما قامت به جرافات الاحتلال الصهيوني وعلى مدار الأربع سنوات والنصف الماضية من تدمير شامل ومبرمج للقطاع الزراعي في المحافظات الفلسطينية، حيث قامـــت بتجريف ألاف الدونمات الزراعية ودمرت المئات من الآبار الارتوازية وشبكات المياه، إلا أن هذا القطاع بقي وسيبقى العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني.

يحتاج هذا القطاع المهم إلى إعادة النظر في وضع خطط تطويرية للنهوض به إلـــى مستوى يرقي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، بل وأكثر في بعض عناصره مثل زراعة الزيتون، والحمضيات والخضروات وقطاع تربية الحيوانات والطيور وصيد الأسماك وغيره.

لقد تم اعداد هذه الدراسة التي تتضمن جداول إحصائية تبين نسبة الاكتفاء الـــذاتي من المنتجات المحلية وكذلك الفجوة الغذائية، بالإضـــافة إلـــى تحليـــل الجـــداول والنتـــائج والتوصيات ، لعل ما تضمنته من ارقام وبيانات يشكل حـــافزا جـــديا للاهتمـــام عبرالقـــوى اليسارية بالمسألة الزراعية في فلسطين .

جدول رقم (1) الاحتياجات الشهرية المتوقعة للمحافظات الفلسطينية من المواد التموينية الأساسية لعام2005 بالطن :

المحافظات	ع. السكان	دقيق	سكر	أرز	بقوليات	زيوت نباتية	حليب	بيض	لحوم دواجن	لحوم حمراء
جنين	275215	2752	677	436	138	268	1261	172	573	241
طوباس	50496	505	124	80	25	49	231	32	105	44
طولكرم	181738	1817	447	288	90	177	833	114	379	159
قلقيلية	101992	1020	251	161	51	99	467	64	213	89
سلفيت	67257	673	165	107	34	66	308	42	140	59
نابلس	353871	3539	870	560	177	345	1622	221	737	310
رام الله والبيرة	303675	3037	747	481	152	296	1392	189	633	266
القدس	431234	4312	1060	683	216	420	1976	269	898	377
أريحا	45759	458	112	72	23	45	210	29	95	40
بيت لحم	189079	1891	465	299	94	184	867	118	394	165
الخليل	567832	5678	1396	899	284	554	2603	355	1183	497
إجمالي الضفة الغربية	2568149	25682	6314	4066	1284	2503	11771	1605	5350	2247
شمـــال غزة	288902	2889	710	457	144	282	1325	181	602	253
غـــزة	530047	5300	1303	839	265	517	2430	331	1105	464
دير البلح	218483	2185	537	346	109	213	1002	137	455	191
خانيونس	292887	2929	720	464	147	286	1343	183	610	256
رفح	178513	1795	441	284	90	175	819	112	372	157
إجمالي قطاع غـــزة	1509832	15098	3711	2390	755	1473	6920	944	3145	1321
إجمالي محافظات فلسطين	4077981	40780	10025	6456	2039	3976	18691	2549	8495	3568

- التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت –تقديرات بعدد السكان ص11- إصدار يناير 200، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم (3) تشرن الثاني 2002-الجهاز المركزي للإحصاء (لقد تم تعديل سكان المحافظات لتساوي الأرقام المذكورة للتعداد في عام 2005)

جدول رقم (2) يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي من (القمح –الدقيق –الأسماك) في محافظات فلسطين

المحافظات	القمح				الدقيق				الأسماك			
	الإنتاج	الاحتياجات	نسبة الفجوة%	نسبة الاكتفاء%	الإنتاج	الاحتياجات	نسبة الفجوة%	نسبة الاكتفاء%	الإنتاج	الاحتياجات	نسبة الفجوة%	نسبة الاكتفاء%
جنين	8046	45867	82.5–	17.5	5793	33024	82.5–	17.5	0	826	100–	0
طوباس	10280	8417	22+	122	7402	6060	22+	122	0	151	100–	0
طولكرم	1919	30283	93.7–	6.3	1382	21804	93.7–	6.3	0	545	100–	0
نابلس	2476	17000	85.4–	14.6	1783	12240	85.4–	14.6	0	1062	100–	0
قلقيلية	220	11217	98–	2	158	8076	98–	2	0	306	100–	0
سلفيت	240	58983	99.7–	0.3	173	42468	97.7–	0.3	0	202	100–	0
رام الله والبيرة	3851	50617	92.4–	17.6	2773	36444	92.4–	17.6	0	911	100–	0
أريحا	5460	7633	71.5–	28.5	3931	5496	71.5	28.5	0	137	100–	0
القدس	422	11978	96.5–	3.5	304	8624	96.5–	3.5	0	1294	100–	0
بيت لحم	887	31517	97.2–	2.8	639	22692	97.2–	2.8	0	567	100–	0
الخليل	7592	94633	92–	8	5466	68136	92–	8	0	1703	100–	0
إجمالي الضفة الغربية	41393	368145	88.8–	11.2	29804	265064	88.8–	11.2	0	7704	100–	0
شمـــال غزة	243	48150	99.5–	0.5	175	34668	99.5–	0.5	0	867	100–	0
غـــزة	706	88333	99.2–	0.8	508	63600	99.2–	0.8	1903	1590	19.7+	119.7
دير البلح	1150	36417	96.8–	3.2	828	26220	96.8–	3.2	453	655	30.8–	69.2
خانيونس	4800	48817	90.2–	7.8	3456	35148	90.2–	7.8	88	879	90–	10
رفح	750	4986	85–	15	540	21540	85–	15	213	536	60.3–	39.7
إجمالي قطاع غـــزة	7649	226703	96.7–	0.3	5507	181176	96.7–	0.3	2657	4529	42–	58
إجمالي محافظات فلسطين	49042	594848	92	8	35311	446260	92	8	2657	12231	78.5–	21.5

المصدر: دائرة الإحصاء –وزارة الزراعة –مساحة وإنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية للموسم (2002–2003).

جدول رقم (3) يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي من (الحليب –البقوليات –الخضروات) في محافظات فلسطين

المحافظات	الحليب				البقوليات				الخضروات			
	الإنتاج	الاحتياجات	نسبة الفجوة%	نسبة الاكتفاء%	الإنتاج	الاحتياجات	نسبة الفجوة%	نسبة الاكتفاء%	الإنتاج	الاحتياجات	نسبة الفجوة%	نسبة الاكتفاء%
جنين	21527	15132	42.2+	142.2	0	1656	100–	0	105518	40732	159+	259
طوباس	7635	2772	175.4+	275.4	0	300	100–	0	55792	7474	646.5+	746.5
طولكرم	7390	9996	26.1–	73.9	0	1080	100–	0	53519	26898	99+	199
قلقيلية	28044	5604	400.4+	500.4	0	612	100–	0	33944	15095	124.9+	224.9
سلفيت	7411	3696	100.5+	200.5	0	408	100–	0	1705	9954	82.9–	17.1
نابلس	3338	19464	82.8–	17.2	0	2124	100–	0	11576	52373	77.9–	22.1
رام الله والبيرة	9273	16704	44.5–	55.5	0	1824	100–	0	5724	44944	87.3–	12.7
القدس	6603	23712	72.2–	27.8	0	2592	100–	0	1254	63823	98–	2
أريحا	6276	2520	149+	249	0	276	100–	0	64949	6773	859+	959
بيت لحم	10036	10404	3.5–	96.5	0	1128	100–	0	11086	27984	60.4–	39.6
الخليل	40355	31236	6.7–	93.3	0	3408	100–	0	17585	84039	79–	21.0
إجمالي الضفة الغربية	147888	141252	4.7+	104.7	0	15408	100–	0	362652	380089	4.6–	95.4
شمـــال غزة	8685	15900	45.4–	54.6	0	1728	100–	0	22438	42757	47.5–	52.5
غـــزة	5130	29160	82.4–	17.6	0	3180	100–	0	1912	78447	97.6–	2.4
دير البلح	3357	12024	72.1–	27.9	0	1308	100–	0	32508	32335	0.5+	100.5
خانيونس	3436	16116	78.7–	21.3	0	1764	100–	0	74501	43495	71.8+	171.8
رفح	3724	9828	62.1–	37.9	0	1080	100–	0	96237	26420	264.3+	364.3
إجمالي قطاع غـــزة	24332	83028	70.7–	29.3	0	9060	100–	0	227596	422345	2+	102
إجمالي محافظات فلسطين	172220	224268	23.2–	76.8	0	24468	100–	0	590248	603543	2.2–	97.8